إعلان سيراكوزا بشأن ضمان الدعم المتسق والمستدام للمحكمة الجنائية الدولية

إبّان اجتماعنا، في ندوة سيراكوزا حول الرؤية الاستراتيجية للعقد القادم - كيفية ضمان الدعم المتسق والمستدام للمحكمة الجنائية الدولية، التي عقدت في معهد سيراكوزا الدولي للعدالة الجنائية وحقوق الإنسان، من 12 إلى 13 أكتوبر 2023، كجزء من إحياء الذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، نحن

1. *نؤكد* أهمية تعزيز المحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي،

2. *ونشيد* بالدول التي أصبحت أطرافا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، *وندعو* جميع الدول في جميع مناطق العالم التي لم تنضم بعد إلى نظام روما الأساسي إلى النظر في التصديق عليه أو قبوله أو الموافقة عليه أو الانضمام إليه، بما في ذلك التعديلات المدخلة عليه دون تأخير؛

3. *وندعو إلى* تطبيق داخلي فعّال لنظام روما الأساسي؛

4. *ونشدد* على ضرورة التوقيع أو التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام إلى الصكوك الأساسية لعمليات المحكمة مثل اتفاق الامتيازات والحصانات والاتفاقات الطوعية الأخرى، ولا سيما تلك المتعلقة بحماية الشهود وجهود إعادة التوطين؛

5. *ونشجع* الدول على إبرام اتفاقيات إطارية للتعاون طوعا مع المحكمة بشأن نقل الشهود، واستقبال الأشخاص المفرج عنهم، وتنفيذ الأحكام؛

6. *ونناشد* كل الدول بدعم المحكمة، عبر تزويدها بالموارد الكافية للوفاء بولايتها العالمية؛

7. *ونذكّر* بمبدأ التكامل الذي بموجبه تتحمل الدول المسؤولية الأساسية عن التحقيق في الجرائم البشعة ومقاضاة مرتكبيها، *ونرحب* بمشروع سياسة التكامل والتعاون، مشجعين ردود الفعل والتعليقات من جميع أصحاب المصلحة؛

8. *ونشجع* مبادرات، مثل مشروع REACT الذي ينفذه معهد سيراكوزا الدولي، والذي يرمي إلى رفع مستوى الوعي بمبدأ التكامل وأهمية بناء القدرات الداخلية لإجراء التحقيقات والملاحقة القضائية؛

9. *وندرك* المساهمة القوية لنظام روما الأساسي وعمل المحكمة في مكافحة الإفلات من العقاب، باعتبارها محكمة ملاذ أخير وعنصرًا حاسمًا في النظام البيئي العالمي للعدالة؛

10. *ونعبر* عن مخاوف جدية بشأن أوامر الاعتقال أو طلبات التسليم المعلقة *ونذكّر* بالتزامات الدول بالتعاون الكامل مع المحكمة؛

11. *ونذكّر* بالدور الهام الذي يضطلع به مجلس الأمن في إحالة الحالات إلى المحكمة عملا بالمادة 13، *وندعو* أعضاء المجلس إلى دعم الإحالات الحالية بشكل أكثر فعالية، بما في ذلك ما يتعلق بالحصول على احتجاز أشخاص هاربين من العدالة؛

12. *ونشدد على* أهمية التعاون الدولي والمساعدة القضائية في إجراء تحقيقات وملاحقات قضائية فعالة، وفي هذا السياق *نرحب* بتعزيز نظام العدالة الجنائية الدولية، ولا سيما من خلال اتفاقية ليوبليانا - لاهاي بشأن التعاون الدولي في التحقيق والملاحقة القضائية لجريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وغيرها من الجرائم الدولية، ولكننا نشير أيضًا في هذا الصدد إلى فائدة أي اتفاقية تستند إلى مشاريع المواد التي أعدتها لجنة القانون الدولي بشأن منع الجرائم ضد الإنسانية والمعاقبة عليها؛

13. *ونرحب* بالحوار المنظم المستمر بين الدول الأطراف والمحكمة وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين بهدف تعزيز الإطار المؤسسي للمحكمة ونظام روما الأساسي من خلال رفع كفاءته وفعاليته مع الاحترام الكامل والحماية لاستقلال المحكمة القضائي والادعاء العام؛

14. *ونقر* بالإنجازات التي حققتها المحكمة والدول الأطراف والمجتمع المدني، والتي عززت نظام روما الأساسي من خلال عملية المراجعة، *ونؤكد مجددا* أهمية مواصلة هذه الجهود بشكل مناسب في المستقبل؛

15. *وندعو* إلى تعاون فعال وسريع فيما يتعلق بطلبات المحكمة لتحديد وتعقب وتجميد أو مصادرة عائدات الجريمة وممتلكاتها وأصولها وأدواتها، وهو أمر حاسم لتوفير التعويضات للضحايا؛

16. *ونعيد التأكيد* على الدعم الثابت للمحكمة باعتبارها محكمة قانونية مستقلة ومحايدة، *ونقف* بحزم إلى جانب مسؤوليها المنتخبين وموظفيها وجميع المتعاونين معها، بما في ذلك الضحايا ومجتمعاتهم، والمدافعون عن حقوق الإنسان وأعضاء المجتمع المدني الذين يتم استهدافهم بسبب عملهم الرامي إلى النهوض بالعدالة أمام المحكمة؛

17. *ونرحب* بـ "المبادئ الأخلاقية للقضاة الجنائيين الدوليين" التي تزود كل القضاة الدوليين بتوجيه وإرشاد بشأن القضايا الأخلاقية، بغية تجهيزهم بشكل أفضل في خضم رقابة وتطلعات عامة تتنامى باطراد؛

18. *وندين* أي عمل من أعمال التخويف أو التهديد أو الهجوم يهدف إلى ردع التعاون أو التأثير بأي شكل من الأشكال على استقلال المحكمة وحيادها وكذلك تهديد أمن موظفيها أو أنظمتها، *وندعو* الدول إلى تزويد المحكمة بالموارد اللازمة من أجل الاستجابة لهذا التحدي الذي يواجه عملها؛

19. *ونؤكد* على الدور البناء للمجتمع المدني في الحملة من أجل إنشاء محكمة جنائية دولية قوية وفعالة، يتركز عملها على الضحايا والناجين من الفظائع الجماعية؛

20. *ونشدد* على ضرورة تكيف المحكمة مع الحقائق الجيوسياسية والبيئية الجديدة، ولا سيما تغير المناخ، بما في ذلك التعديلات اللازمة من حيث المساحة والبنية التحتية وتوزيع الموظفين وتسيير العمل اليومي؛

21. *نأخذ في الاعتبار* أهمية تنويع موظفي المحكمة *وإعطاء الأولوية* لخطوات متزايدة في هذا الاتجاه حتى تصبح المحكمة أكثر حضوراً في المجتمعات التي تعتبر ثقتها ضرورية لأداء ولايتها؛

22. *وندعو* المؤسسات الأكاديمية في جميع أنحاء العالم إلى إدراج دورات حول القانون الجنائي الدولي في مناهجها الدراسية وإجراء بحوث عالية الجودة من أجل المساهمة في زيادة فهم المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من آليات ومؤسسات المساءلة الدولية؛

23. *ونشجع* تطوير وتقديم دورات تدريبية متخصصة للمشاركين في التحقيق والملاحقة القضائية في الجرائم الدولية؛

24. *ونشجع* نشر المعرفة حول العدالة الجنائية الدولية وأنشطة المحكمة وأساليب عملها بين الباحثين والجهات القضائية وعموم الجمهور؛

25. *ونلفت الانتباه* إلى ضرورة قيام المحكمة بتوسيع وتعزيز وإعادة التفكير في بنيتها التحتية للاتصالات والتوعية من أجل التكيف مع المتغيرات التي تطرأ مع مرور الزمن؛

26. *وندرك* أهمية مشاركة الضحايا في عملية العدالة وتشجيع تعزيز مشاركتهم الفعالة في الإجراءات؛

27. *ونعترف* بالدور الحاسم لمحامي الدفاع والممثلين القانونيين للضحايا في عمل المحكمة؛

28. *وندعو* إلى زيادة المساهمات الطوعية في الصندوق الائتماني للضحايا من أجل ضمان تحويل الوعد بالعدالة التعويضية المنصوص عليه في نظام روما الأساسي إلى واقع ملموس لصالح الضحايا؛

29. *ونلتزم* بالمزيد من الحوار من أجل بلورة رؤية متقاسمة تعمل على مواءمة جميع الجهات الفاعلة في نظام روما الأساسي بهدف تعظيم تأثير المحكمة في تحقيق عدالة فعلية للضحايا والناجين؛

30. *ونحث* على اعتماد رؤية استراتيجية للمحكمة للعقد المقبل.

***